التطورات السياسية في باكستان (١٩٩١-١٩٩٣)

م.م. حنان نصيف غماس
أ.م.د. سبلة طلال ياسين
جامعة البصرة – كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٧/٥
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٨/٢٣

الملخص

شهدت المدة (١٩٩١-١٩٩٣) تطورات سياسية مهمة في باكستان تزامنت مع اقالة بناظير بوتو ومجيء حكومة ميان نواز شريف للحكم مرورا بمدة حكم مصطفى غلام جاتوي الانتقالية، واجهت باكستان وحكومة ميان نواز شريف الجديدة اختباراً صعبا تمثل في قطع المساعدات والمعونات الامريكية وعدم رضوخها لمطالبها بشأن السلاح النووي، فضلا عن المشكلات الداخلية المتمثلة في التدهور الاقتصادي وانتشار المخدرات، من وهنا واجهت حكومة ميان نواز شريف تحديا كبيرا إزاء هذه المشكلات.

يتألف البحث من محورين رئيسيين، تضمن المحور الاول التطورات السياسية في باكستان ١٩٩١-١٩٩٣، اما المحور الثاني فقد تحدث عن التطورات السياسة ابان حكم ميان نواز شريف ١٩٩١-١٩٩٣.

Political developments in Pakistan (1991-1993)

Assist lect.Hanan Nassif Ghams
Assist Prof Dr.Sabla Talal Yassin
University of Basra - College of Arts

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

Abstract

The Period (1991-1993) witnessed important political developments in Pakistan with the dismissal of Benazir Bhutto and the coming of the Government of Nawaz Sharif to power through the transitional period of Mustafa Ghulam Jatois rule, Pakistan and the new government of Nawaz Sharif faced a difficult test represented by cutting off American aid and aid and not giving in to its demands regarding nuclear weapons, as well as internal problems represented by economic decline and the spread of Drugs , hence the government of Nawaz Sharif faced a major challenge with regard to these problems.

اولاً: التطورات السياسية في باكستان(١٩٩١-١٩٩٣)

اصدر الرئيس الباكستاني غلام اسحاق خان [١] (Ghulam Ishaq Khan) مرسوماً بإقالة وزارة بناظير بوتو[٢] (Benazir Butto) لحل البرلمان الباكستاني في ٦ آب ١٩٩٠، والدعوة لأجراء انتخابات برلمانية مبكرة متهماً حكومة بناظير بوتو بالفساد والاخلال بالدستور واهدار المال العام وسوء استخدام السلطة عندما عينت والدتها نصرت بوتو[٣] Nusrat Bhutto بمنصب نائبة لرئيس الوزراء، مما اعتبره المحللون السياسيين شاهداً واضحاً عن الفساد[٤].

على أثر ذلك أصدر غلام اسحاق خان مرسوماً جمهورياً بتعيين مصطفى غلام جاتوي[٥] (Ghulam Mustafas Gatoi) ، كرئيس وزراء تصريف الاعمال لحين اجراء انتخابات جديدة ، وهو الذي قاد احزاب المعارضة المشتركة في البرلمان الباكستاني[٦].

بدت حكومة تصريف الاعمال برئاسة مصطفى غلام جاتوي اقل كفاءة من الحكومة السابقة ، وكان مصطفى غلام جاتوي اكبر مالك للأراضي في إقليم السند، حيث كان يعرف باسم رئيس الوزراء المنتظر، وعلى الرغم من كونه اسماً قديماً وكبيراً في السياسة الباكستانية، الا انه فشل في الحصول على مقعدا برلمانيا واحدا من دائرته الانتخابية في انتخابات ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ ، ومنذ ذلك الوقت كان مصطفى غلام جاتوي يعمل ضد بناظير بوتو كرئيس للمعارضة في البرلمان[٧] .

أدى اليمين الدستوري الى جانب مصطفى غلام جاتوي، أربعة وزراء وهم رافي رضا المساعد السابق لذو الفقار علي بوتو [٨] (Zulfikar Ali Bhutto)، وبوكس سومرو ، وسرتاج عزيز وكلاهما شغلا منصبا وزاريا في عهد محمد ضياء الحق [٩]، وغلام مصطفى كهر [١٠] (Ghulam Mustafas Khar) ويعد من الشخصيات المثيرة للجدل ، اذ كان من ابرز اعضاء حزب الشعب الباكستاني [١١] و قد تعهد بالوفاء والولاء لحكومة بناظير بوتو قبل انضمامه لحكومة مصطفى غلام جاتوي، الا انه ايد اتهامات إسحاق خان بالفساد ضد بناظير بوتو، مدعياً انه الوريث الحقيقي للإرث السياسي لذو الفقار علي بوتو، فضلاً عن انه اتهمها بالتورط في مؤامرات مناهضة لباكستان محذراً من عودتها الى السلطة، كما انه تعهد بدعم حزب الشعب الباكستاني بدون بناظير بوتو، في حين اذا كانت هي القائدة لحزب الشعب فسوف يتعاون مع أي حزب اخر لعرقلة طريقها[١٢] .

تعرض الرئيس الباكستاني غلام اسحاق خان الى ضغط كبير لتقديم دليل موضوعي ضد حكومة بناظير بوتو المقالة وتأمين ادانات من المحاكم الخاصة من اجل تبرير الاتهامات الموجهة لحكومتها ، نظرا لان الفساد كان احد الاسباب الرئيسية لإقالتها ، فضلا عن ان

حكومة مصطفى غلام جاتوي كانت قد وعدت بتقديم ادلة على سوء تصرف حكومة بناظير بوتو المقالة ، اذ صرح مصطفى غلام جاتوي في ١٥ اب ١٩٩٠ (**حتى انا كرئيس للوزراء اعترف بأن التأخير لم يفدنا بأي فائدة**) [١٣] ، ثم بين ان سبب التأخير هو الصعوبة في جمع المعلومات من مسؤولي الحكومة السابقة ، من جانبها نفت بناظير بوتو الاتهامات ضدها ووصفتها بأنها لا اساس لها وان الاخلاق تتطلب من الرئيس الاستقالة في حال لم يتمكن من تقديم أي دليل ضدها. [١٤]

بعد مرور اكثر من شهر على اقالتها وجه الرئيس غلام اسحاق خان في ١٠ ايلول ١٩٩٠ دعوتين قضائيتين ضد بناظير بوتو في محكمة خاصة في كراتشي تتعلق احداهما بمنح عقد لبيع القطن بسعر اقل بكثير من سعر السوق الدولية لشركة في كراتشي ، والدعوى الثانية تتعلق بالاستخدام غير القانوني لقرض بنك التنمية الاسيوي لتوظيف شركة استشارية اجنبية لمشروع تمديد كهرباء في كراتشي [١٥] ، وفي ٢٤ ايلول من العام نفسه تم توجيه دعوتين قضائيتين في محكمة خاصة في لاهور ضد بناظير بوتو وامرت المحكمة محاكمة بناظير بوتو في ٩ تشرين الاول ١٩٩٠ . [١٦]

ادعى محامي آصف علي زرداري زوج بناظير بوتو في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٠ بتعرضه لحادث سرقة تحت تهديد السلاح، وابلغ المحامي رجا القريشي الشرطة بأن ثلاثة ملثمين مسلحين سرقوا وثائق ونقود ومجوهرات من منزله وان هذه الوثائق كانت تخص الدفاع عن موكله، ومما يذكر ان السلطات الباكستانية تتهم زرداري بالفساد والابتزاز والضلوع في تعاملات مصرفية غير قانونية الى جانب بناظير بوتو التي تواجه تهماً تتعلق بسوء استخدامها للسلطة [١٧] .

فشل مصطفى غلام جاتوي في تشكيل حكومة ذات قاعدة جماهيرية كبيرة حتى زملاءه اتخذوا موقفاً صارماً ضده بسبب قبولهُ رئاسة الوزراء دون التشاور معهم، واعلن مصطفى غلام جاتوي في اول مؤتمر صحفي له بعد توليه المنصب ٦ اب ١٩٩٠ بأجراء الانتخابات في ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٠ بطريقة حيادية، لكنه اثبت عكس ذلك عندما شنت ادارته حملة قاسية ضد حزب الشعب الباكستاني لاسيما في مركزه في اقليم السند، وامر باعتقال كل من نافسه في انتخابات عام ١٩٨٨ في منطقته نوابشة ، ثم اصدر امر بمنع بناظير بوتو وافراد اسرتها من مغادرة البلاد ، وشدد على ضرورة النظر في سلوك الحكومة السابقة بضرورة حرمان المدانين بقضايا فساد من المشاركة في الانتخابات وتولي أي منصب حكومي لمدة سبعة سنوات [١٨] .

أعلنت اللجنة الانتخابية برئاسة نعيم الدين في ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٠ ان ما يقارب (١٣٣١) مرشحاً من بينهم (٧٢٢) مستقلاً يتنافسون على (٢١٥) مقعداً في الجمعية الوطنية الباكستانية في الانتخابات المقررة في ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٠[١٩] ، وقد سجلت اللجنة (١٨٢) مرشحا تحت مظلة حزب الشعب الباكستاني برئاسة بناظير بوتو ، و(١٤٧) مرشحا من التحالف الديمقراطي الاسلامي وهو يتمتع بتأييد عدد كاف من المرشحين من احزاب صغيرة متحالفة لمواجهة حزب الشعب الباكستاني.[٢٠]

أوضح رئيس اللجنة الانتخابية نعيم الدين في ٢٣ تشرين الاول ١٩٩٠ ان نتائج الانتخابات ستتم في (٧٣٦) مكتب انتخابي في جميع انحاء البلاد بحضور المرشحين او ممثلي الأحزاب ثم تسلم النتائج الرسمية الى حكومة اسلام اباد لإعلانها رسمياً ، وفي اليوم نفسه وجهت بناظير بوتو اتهامات بان الحكومة المؤقتة سوف تقوم بتزوير نتائج الانتخابات ، فضلا عن اتهامها لرئيس اللجنة الانتخابية نعيم الدين بنية تشكيل خلية خاصة لتعديل نتائج الانتخابات قبل اعلانها رسمياً الامر الذي رفضه رئيس اللجنة الانتخابية نعيم الدين رفضا قاطعا مؤكداً انه سيتم الالتزام التام بالإجراءات المتبعة[٢١] .

في غضون ذلك، وجهت الحكومة الباكستانية المؤقتة برئاسة مصطفى غلام جاتوي في ٢٣ تشرين الاول ١٩٩٠ دعوى قضائية الى رئيس المحكمة الخاصة في كراتشي رشيد عزيز خان ضد رئيسة الوزراء المقالة بناظير بوتو ، تتعلق ببعض ممارسات حكومة حزب الشعب الباكستاني المقالة والتي تتعارض مع اللوائح والقوانين الباكستانية. [٢٢]

وفي اليوم التالي نظمت الحكومة المؤقتة لمصطفى غلام جاتوي الانتخابات الجديدة في ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٠ [٢٣] فتوجه ما يقارب (٤٨) مليون باكستاني ممن تجاوزوا الواحدة والعشرين عاماً للأدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية لاختيار نواب الشعب للبرلمان المقبل [٢٤] ، اذ جرت الانتخابات بحضور ما يزيد عن (٦٠) مراقباً من كندا وفرنسا، المعهد الوطني الديمقراطي في واشنطن ورابطة التعاون الاقليمي لجنوب آسيا[٢٥] ، وناشد الرئيس الباكستاني غلام اسحاق خان في خطاب له متلفز في ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٠ بأن الانتخابات ستكون فرصة للشعب لممارسة سيادته التي يطالب بها من اجل اصلاح الشؤون الوطنية وناشد الشعب الباكستاني انتخاب مجلس يعمل لصالح المبادئ الاسلامية من اجل الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية كما ينص الدستور [٢٦].

اعلنت نتائج الانتخابات النهائية للجمعية الوطنية في باكستان في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٠ فوز التحالف الديمقراطي الاسلامي برئاسة ميان نواز شريف [٢٧] بحصوله على (١٠٥)

مقاعد مقابل (٤٥) مقعداً حصل عليها حزب الشعب الباكستاني برئاسة بناظير بوتو و يمكن للتحالف الاسلامي الديمقراطي المؤلف من تسعة احزاب تشكيل الحكومة بمساعدة اعضاء (حركة المهاجرين القومية) اذ احتاج التحالف الاسلامي الى (١٠٩) عضوا لتشكيل الحكومة في الجمعية الوطنية التي تتألف من (٢١٧) عضواً، وفاز في الانتخابات كل من بينظير بوتو وزوجها آصف زرداري و مصطفى غلام جاتوي ونواز شريف واعجاز الحق نجل الرئيس الباكستاني السابق محمد ضياء الحق ، ومحمد خان جونيجو[٢٨].

جدول يوضح النسب التي حصل عليها كل اقليم في انتخابات ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٠[٢٩]

اسم الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
التحالف الإسلامي الجمهوري	٧،٩٠٨،٥١٣	%٣٧،٤	١٠٦
التحالف الديموقراطي الشعبي	٧،٧٩٥،٢١٨	%٣٦،٨	٤٤
المستقلون	٢،٢٤٦،٩١٢	%١١	٢١
مجموعة بارسات الحق	١،١٧٢،٥٢٥	%٦	١٥
مجموعة علماء الإسلام (فضل الرحمن)	٦٢٢،٢١٤	%٣	٦
الحزب الوطني عوامي	٣٥٦،١٦٠	%٢	٦
جمعية علماء الإسلام (مجموعة نوراني)	٣١٠،٩٠٣	%١	٣
باكستان عوامي	٢٣٧،٤٩٢	%١	---
حزب الوطن الجمهوري	١٢٩،٤٣١	%١	٢
حزب الوطني الباكستاني	١٢٧،٢٨٧	%١	٢
رابطة مسلمي باكستان (قيوم)	٨،٨٢١	%٠،٠٤	١
بقية الأحزاب (١٧)	٣١٥،٦٤١		---
المجموع	٢١،١٦٣،٨٣١	%١٠٠	٢٠٤

جدول يوضح النسبة التي حصل عليها كل حزب مشارك في الانتخابات [٣٠]

اصبح رئيس التحالف الديمقراطي الاسلامي ميان نواز شريف أول شخصية من اقليم البنجاب تتولى رئاسة الحكومة المركزية منذ ٣٢ عاماً [٣١] [٣٢] .

ابدت بناظير بوتو اعتراضها على نتائج الانتخابات مؤكدة ان بعض صناديق الاقتراع ملئت بأصوات زائفة [٣٣] وطلبت من جميع مرشحي حزب الشعب الباكستاني الذين لم يحصلوا على عدد مقاعد كافية الطعن في نتائج الانتخابات، من جانبه نفى فريق من المراقبين الدوليين ادعاءات بناظير بوتو عن حدوث تزوير في الانتخابات. [٣٤]

صرحت رئيسة الوزراء الباكستانية المقالة بناظير بوتو رئيسة حزب الشعب الباكستاني في ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٠ ان حزبها سيخوض الانتخابات الاقليمية رغم هزيمته في الانتخابات العامة مبينة انها تعرضت لكثير من الضغوط من اعضاء حزبها لمقاطعة الانتخابات الاقليمية لكنها تمكنت من اقناعهم بعدم مقاطعتها [٣٥]

ردت لجنة المراقبين الدوليين التي راقبت الانتخابات العامة في باكستان على اتهامات بناظير بوتو بوجود تلاعب بنتائج الانتخابات مبينة انه لا يوجد هناك اي تلاعب وصرح قاهيت جليفو جلو احد رئيسي لجنة المراقبين الدوليين في مؤتمر صحفي في كراتشي في ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٠ ((**بأن الانتخابات كانت مفتوحة بصفة عامة ومنظمة وحرارة بصورة جيدة وان وفد المراقبين الذي يرعاه المعهد القومي الديموقراطي في واشنطن سيراقب عن كثب بما في ذلك استخدام التحليل الاحصائي للمزيد من دراسة هذا الموضوع**)) [٣٦] .

جرت الانتخابات الاقليمية في٢٧ تشرين الاول ١٩٩٠ والتي كانت نتيجتها خسارة بينظير بوتو في السند مسقط رأسها ، أذ حصل حزبها (حزب الشعب الباكستاني) على (٤٧) مقعدا من مقاعد الجمعية الاقليمية ، وحصلت (حركة المهاجرين الوطنية) و(التحالف الديمقراطي الاسلامي) على (٣٤) مقعداً، بينما فاز (المستقلون) بـ (١٨) مقعد، وحقق التحالف الديمقراطي الاسلامي نصراً حاسماً في اقليم البنجاب، وهو اكبر الأقاليم الباكستانية من حيث السكان اكتظاظاً بالسكان[٣٧] .

وفي اجتماع عقدته المجموعة البرلمانية للتحالف الديمقراطي الاسلامي والمكون من (٩) أحزاب في ١ تشرين الثاني ١٩٩٠ تم اختيار نواز شريف بالإجماع رئيسًا للحكومة بعد ان رشحه محمد خان جونجيو [٣٨] رئيس حزب الرابطة الإسلامية [٣٩] وهي الحزب الرئيس في التحالف [٤٠] .

حصل أميان نواز شريف على تأييد محمد خان جونيجو رئيس حزب الرابطة الاسلامية الذي سبق له تولي رئاسة الحكومة في عهد الرئيس السابق محمد ضياء الحق، اذ دعا نواب التحالف الديمقراطي الإسلامي في البرلمان الجديد للاجتماع في اسلام اباد لتبني قرار حزب الرابطة الاسلامية الذي نص على اختيار اميان نواز شريف لمنصب رئاسة الحكومة، من جهة اخرى دعا الرئيس الباكستاني غلام اسحاق خان البرلمان الجديد للانعقاد واعلن ان النواب المنتخبون سيؤدون القسم الدستوري قبل ان يباشروا بانتخاب رئيس البرلمان ونائبه ، اما بالنسبة الى حزب الشعب الباكستاني فأنه يستعد لتشكيل الحكومة المحلية لإقليم السند[٤١].

شكلت انتخابات عام ١٩٩٠ حداً فاصلاً في السياسة الباكستانية فأصبحت حكومة ميان نواز شريف اول حكومة منتخبة في تاريخ باكستان تتمتع بأكثر من ثلثي الاغلبية في

الجمعية الوطنية ، فضلاً عن انها حققت نسبة كبيرة في جميع الأقاليم الاربعة وهي البنجاب والسند وبلوشستان والإقليم الشمالي الغربي ، ضمنت له السيطرة التامة على البنجاب التي مثلت قلب باكستان وهو ما فشلت حكومة بناظير بوتو في تحقيقه ، واتضح انه عائق رئيسي لها في الحكم ، فضلا عن انه كان لأميان نواز شريف ميزة سياسية تتمثل في وجود علاقة ممتازة مع السلطة والجيش، الا ان حكومة ميان نواز شريف شهدت تراجعا مستمراً في مكانتها ، بسبب تدهور الوضع الامني فتصاعدت اعمال العنف العرقي، مما ادى الى اشتباك الاوضاع السياسية في البلاد[٤٢] .

اكدت نتائج الانتخابات عدداً من الاتجاهات الراسخة في السياسة الباكستانية اهمها[٤٣]:

١- ان البنجاب تحمل مفتاح السلطة الوطنية .

٢- على الرغم من البيانات الوطنية في الدوائر الانتخابية الا ان الانتخابات لا تزال تدور حول نفوذ ذوي السلطة وتحالفات الاحزاب.

٣- اصبحت الحركة القومية المتحدة القوة السياسية المهيمنة في المناطق الحضرية في السند

٤- السياسة في بلوشستان لا ازالت تحت سيطرة زعماء القبائل للأحزاب الاقليمية وانقسام البشتون و البلوش مع سيطرة الجماعة الاسلامية المشتركة في مناطق البشتون .

تشكلت حكومة ميان نواز شريف من (١٨) وزيراً ، اذ كان معظمهم بما فيهم ميان نواز شريف نفسه أعضاء في حكومة ضياء الحق واصبح محمد أعجاز الحق الابن الأكبر لضياء الحق وزيراً للعمل والقوى العاملة وشؤون الباكستانيين في الخارج واحتفظ (٧) من الوزراء الـ (١٨) في حكومة مصطفى غلام جاتوي بالمناصب الوزارية التي كانوا يشغلوها مع احتفاظ صاحب زاده يعقوب [٤٤] بوزارة الخارجية، في حين رفض مصطفى جاتوي عن تولي أي منصب في الحكومة الجديدة لكن نجله غلام جاتوي اصبح وزيراً للمواصلات، ومن الملاحظ ان الحكومة الجديدة تتألف من نصف الوزراء الذين ينتمون الى اقليم البنجاب مسقط رأس نواز شريف وهو من أهم وأكبر الاقاليم الباكستانية لكن هذا لا يلغي ان ميان نواز شريف أراد تقريب بعض من اهل الثقة لضمان الولاء له مما يعني ان الحكومة الجديدة سوف تمر بنفس المأزق الذي مرت به حكومة بينظير بوتو واتهامها بالفساد[٤٥] .

ثانياً: سياسة ميان نواز شريف الداخلية (١٩٩١-١٩٩٣)

شرع ميان نواز شريف في سياسة طموحة للخصخصة وتحرير الشركات الحكومية نظرا لكونه رجلا صناعيا ، فضلا عن كونه رجلا محافظا دينيا ، فقد حصل على دعم قوي في قطاعي الاعمال والتجارة بالإضافة الى طبقات المجتمع الاكثر تحفظا منذ ان كان حزبه يحكم المقاطعات ، اذ كان الامر سلسا نسبيا للحكومة الفيدرالية [٤٦]

قدمت حكومة ميان نواز شريف في عام ١٩٩١ مشروع تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد[٤٧] وكان امتداد لمشروع رئيس الوزراء السابق محمد ضياء الحق، أي ان القرآن والسنة هما قانون البلاد كما سمح بتوسيع المدارس الدينية ووضع جداول الصلاة اليومية المقررة، وأشار هذا المشروع الى ضرورة مراجعة النظام المصرفي ليتوافق مع تعاليم الإسلام، ومنع وسائل الاعلام في التشكيك في التعبير الديني، وتم اعلان القوانين الاتحادية والإقليمية التي اعتبرت مخالفة لتعاليم الإسلام ملغية وباطلة، حيث شككت المعارضة بقيادة بناظير بوتو في تحول الحكومة الى موقف اكثر (ثيوقراطية)، لكن المنظمات النسائية ومجموعة الأقليات هي التي اثارت المزيد من القلق مما أجبر نواز على اعلان موقفه بصورة علنية من الدين.[٤٨]

وصل تهريب الاسلحة وتجارة المخدرات الى مستويات اعلى واثبت تورط المسؤولين الحكوميين في ذلك، فدعا التعديل الثاني عشر للدستور الذي تمت الموافقة عليه في عام ١٩٩١ الى العدالة الموجزة والمحاكمات السريعة لم يثبت انتهاكهم للقانون وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الفوضى ، الا ان العنف استمر فكان على الجيش ان يتخذ اجراءات صارمة للتعاون مع الوضع مما ادى الى وصف الحكومة باستخدام السلطات التعسفية . [٤٩]

حاولت حكومة نواز شريف استرضاء حركة المهاجرين القومية برئاسة الطاف حسين منذ تشرين الاول ١٩٩١ عندما ذهب الطاف حسين الى منفاه الاختياري في لندن ، واصبح مصدرا لإثارة القلائل ، لاسيما حين طالب بالمزيد من المكاسب الملموسة ليتمكن من ايصال المهاجرين الى المؤسسة الحاكمة ، وعلى اثر ذلك ومن منطلق الكراهية بين المؤسسة الحاكمة برئاسة غلام اسحاق خان ورئيس الوزراء ميان نواز شريف ، سمحت المؤسسة الحاكمة لحركة المهاجرين القومية بأن تفرض قوانينها الخاصة في المناطق الحضرية الامر الذي جعل بعض المدن مثل كراتشي وحيدر اباد ويعقوب اباد غير آمنة للباكستانيين العاديين ، فأحكمت حركة المهاجرين القومية قبضتها الحديدية على المدينة بقواتها الخاصة ، في الوقت الذي كانت قوات الجيش والشرطة تغض الطرف عن الجرائم العديدة التي ترتكبها الحركة ، مادامت تلك الجرائم موجهة ضد حزب الشعب الباكستاني وكوادره. [٥٠]

بعد ذلك تمردت حركة المهاجرين القومية على الحكومة وبدأت قواتها الخاصة تختطف ضباط الجيش وتطالب بالفدية مقابل إطلاق سراحهم ، فبدأت العمليات العسكرية ضد قيادات حركة المهاجرين القومية حتى ان المنشقون عن الحركة عانوا افراد الجيش والشرطة على اكتشاف مخابئ حركة المهاجرين القومية ، وضاعفت الحكومة الباكستانية جهودها بعد ستة اشهر على العملية لشق صفوف حركة المهاجرين القومية ، وأغراء الزعماء

للانشقاق عن الطاف حسين ، فبدأت التصدعات تظهر في صفوف الحركة ، وفشل الطاف حسين في العودة الى كراتشي بعد ان اعلن ميان نواز شريف انه خارج على القانون وطالب بإلقاء القبض عليه عند رجوعه ، وقد صرح القائد العام لعملية التطهير الفريق نصير اختار في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٢ ان الحكومة الباكستانية على اتصال بالإنتربول لإلقاء القبض على الطاف حسين . (٥١)

واجه اميان نواز شريف مند تسلمه السلطة الكثير من الحالات السلبية التي انتشرت في المدن الباكستانية الكبرى فسادت حالات الاغتيالات والتفجيرات وعمليات الخطف المتكررة ، فدعا الى اتخاذ موقف صارم بشأن قضايا القانون والنظام خاصة وان الشعب سمع بذلك كثيراً فانتظروا ما اذا كان رئيس الوزراء ميان نواز شريف يعتزم فعلاً فعل أي شيء حيال تلك المشاكل اعترافاً بأن المواطنين غير آمنون لا في منازلهم ولا في الأماكن العامة، فكان على ميان نواز شريف إيجاد طرق للتعامل مع الخارجين عن القانون الذين يستغلون الأشخاص العزل(٥٢)

تسلم رئاسة حركة المهاجرين القومية عظيم طارق خلفا لألطاف حسين في ٧ كانون الاول ١٩٩٢ والذي تلقى الدعم من الحكومة الباكستانية لتشكيل فصيلا جديدا لإضعاف العناصر المتشددة في حركة المهاجرين القومية ، ويعزلها ويعرضها لضربات الجيش . (٥٣)

نستنتج من ذلك ان الحكومة الباكستانية كانت ترحب بفكرة انضمام حركة المهاجرين القومية المنشقة الى المعترك السياسي مادامت قادرة على منافسة حزب الشعب الباكستاني في اقليم السند ولاشك ان الهدف السياسي من وراء ذلك دعم حركة المهاجرين القومية في انضمامها لأي تحالف يكون منافس لحزب الشعب الباكستاني.

استمر تفشي الجريمة والإرهاب في البلاد لاسيما في اقليم السند ، إذ استمرت عمليات الخطف والتفجيرات والقتل(٥٤) ، فتمكنت القوات العسكرية من خفض معدل الجريمة في اقليم السند ، وخلال عملية التطهير تم العثور على اكثر من (١١٢) قطعة سلاح مختلفة خلال اسبوع واحد ، اما الحملات التي شنت في مدن دادو وثانابو لاخان فقد ضبطت (٨١) قطعة سلاح من بينها (٥١) بندقية طراز (AK-47) ، وعثر في منطقة سكور على(١٧) بندقية . (٥٥)

استغل الجيش تدهور النظام والقانون ليدخل اقليم السند ، وكان الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو الضغط على حكومة اميان نواز شريف التي خطفت منه الاضواء في افغانستان ، وفي المقابل تباطأ رئيس الوزراء ميان نواز شريف في وضع خطة سياسية اجتماعية لحل الازمة. (٥٦)

تزامن وصول نواز شريف للسلطة مع احداث إقليمية ودولية مهمة جداً تركت تأثيرها على الداخل الباكستاني ، وفي مقدمتها أزمة الخليج الثانية التي حدثت في ٢ اب ١٩٩٠ ، التي شهدت تغييراً مهماً في السياسة الخارجية الباكستانية [٥٧] ، حيث ادانت التدخل العراقي في الكويت ، وطالبت بانسحاب قواته تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ؛ ويتبع ذلك ارسال وفود الى دول الخليج العربي ، أكدت لها موقف باكستان من الازمة ، واستعدادها لتقديم مختلف الدعم للكويت [٥٨].

انظمت باكستان الى التحالف الدولي وارسلت قرابة (١٠,٠٠٠) مقاتل وخبير عسكري للملكة العربية السعودية ، مما اثارت تلك الإجراءات حفيظة الرأي العام الباكستاني من جهة وبعض القوى السياسية من جهة ثانية وفي مقدمتها حزب الشعب الباكستاني الذي قاد تحالف للمعارضة ضم (٢٢) تيار وجماعة ، وقد طالب ذلك التحالف بسحب القوات الباكستانية [٥٩] وفض الغارات التي شنها التحالف على العراق واصفاً تلك الغارات ((**بالوحشية**)) لأنها تقود لتدمير البلاد [٦٠] ويعود ذلك في الدرجة الأولى طبيعة الشعارات الإسلامية التي دفعها العراق في مواجهة الوجود الأمريكي في الخليج والديار المقدسة [٦١] .

تقدمت حكومة نواز شريف بمبادرة دبلوماسية لأنهاء الحرب الهدف منها امتصاص الضغوط الداخلية ، عبر خطة من اربع نقاط [٦٢] :

١- وقف اطلاق النار .

٢- انسحاب جميع القوات الأجنبية .

٣- إحلال قوات إسلامية بديلة .

٤- عقد اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

تأملت حكومة نواز شريف من وقوفها الى جانب الولايات المتحدة وقوات التحالف في ازمة الخليج والحرب ضد العراق ان تستعيد قيمها الجيوسياسية طمعاً في استئناف الولايات المتحدة الامريكية مساعداتها العسكرية والاقتصادية ذات القيمة الحيوية للأمن الباكستاني [٦٣] ، ولذلك ، فأن عدم استجابة الولايات المتحدة الامريكية لمطالب باكستان في رفع الحظر عن المساعدات ، له ردود فعل سلبية داخل باكستان ، منها تصريحات رئيس اركان الجيش ميرزا اسلم بيغ [٦٤] بتمسك بلاده بالقدرات النووية وتنميته للطاقات العراقية في المجال النووي والعسكري الاستراتيجي [٦٥] .

بذلت باكستان جهوداً واسعة لإقناع الإدارة الامريكية باستئناف المساعدات من خلال تحسين موقفها لدى الإدارة الامريكية ، اذ أقال رئيس الوزراء ميان نواز شريف قائد الجيش ميرزا اسلم بيغ في ١٦ اب ١٩٩١ بسبب موقفه الانف الذكر وعين بدلاً عنه آصف نواز

جانجيوا [٦٦] في ١٧ اب ١٩٩١ ثم تبع ذلك زيارة وسيم سجاد رئيس البرلمان الباكستاني للولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩١ ، الذي نجح في عودة العلاقة بين البلدين فقامت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم مساعدات لباكستان تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار [٦٧] .

واجهت حكومة ميان نواز شريف معارضة حزب الشعب الباكستاني المتمثل في زعيمته بناظير بوتو التي اعلنت وزملاؤها في المعارضة اضرابها عن الطعام لمدة (١٢) ساعة احتجاجاً على ما وصفته بسياسات الحكومة القمعية[٦٨] , في حين تخلى كل من رئيس الوزراء ميان نواز شريف وزعيمة المعارضة بناظير بوتو عن دعوتهما التقليدية للوحدة الوطنية وتبادلا التهديدات من خلال احتفالات عيد الاستقلال ، ففي ١٤ آب ١٩٩١ ومن خلال خطاب لنواز شريف في مدينة لاهور عاصمة اقليم البنجاب اكثر الاقاليم الباكستانية ازدحاماً بالسكان هدد ميان نواز شريف بتدمير حزب الشعب الباكستاني متهماً بناظير بوتو بالعمل ضد مصلحة البلاد[٦٩].

ردت زعيمة المعارضة على هذا التهديد في ١٥ آب ١٩٩١ بإعلان الجهاد ضد حكومة نواز شريف و وصفتها بأنها اصبحت لا تحتمل من جانبه قال شريف امام عشرات الالاف من المواطنين ((**اشعر بدمي يغلي عندنا اسمع أحدا ينطق باسم حزب الشعب**)) [٧٠] .

بدت العلاقة بين رئيس الوزراء الباكستاني ميان نواز شريف ووكالة الاستخبارات الباكستانية جيدة في بداية الأمر ، لكن بدأت الخلافات تنشأ ببطء وبشكل تدريجي بسبب بعض القضايا ، وكان الخلاف الاول بين الحكومة المنتخبة وقائد الجيش ميرزا اسلم بيغ خلال حرب الخليج الثانية في ٢ اب ١٩٩١ حول مسألة الموقف الرسمي لحكومة نواز شريف الداعم للولايات المتحدة في خططها الاستراتيجية لتحرير الكويت ، فضلاً عن تلك التهديدات المتزايدة لباكستان عام ١٩٩١ حول اعمال العنف في كشمير ، فاصدر الجنرال ميرزا اسلم بيغ بعض البيانات العامة حول خطورة تلك التهديدات ، فرفضت حكومة نواز شريف تلك البيانات مما ادى الى تدهور العلاقات بين نواز شريف وميرزا اسلم بيغ لدرجة ان الناس توقعوا الاطاحة بحكومة ميان نواز شريف من قبل الجنرال ميرزا اسلم بيغ[٧١].

اتهمت بناظير بوتو حكومة ميان نواز شريف بالفساد ، فضلاً عن اتهامها البرلمان الباكستاني بإقراره بعض البنود الدستورية التي منحت السلطة الفيدرالية في باكستان صلاحيات واسعة اساء نواز شريف استخدامها لشن حملة اغتيالات واسعة ضد أنصار بناظير وحزبها [٧٢] ، ورداً على ذلك تزعمت بناظير وعدد من ساسة المعارضة اضراباً عن الطعام لمدة (١٢) ساعة في ٦ اب ١٩٩١ مطالبة بإلغاء قوانين الطوارئ و الاحكام العرفية التي اعلنتها حكومة رئيس الوزراء ميان نواز شريف ، وطالبت باستقالة رئيس الوزراء

نواز شريف واطلاق سراح الموقوفين من اعضاء حزب الشعب والغاء التعديلات الدستورية، وبعد ان حصلت حكومة ميان نواز شريف على الاغلبية المطلوبة في ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٠ لإدخال عدة تعديلات على الدستور منحته بموجبها صلاحية تأليف محاكم خاصة لاعتقال من وصفهم بـ " **المشاغبين** " اشارة الى انصار بناظير بوتو وحزبها ،واحتجت بناظير بوتو على التعديلات وطالبت الرئيس الباكستاني غلام اسحاق خان بعدم المصادقة عليها لان المحاكم ليست مؤهلة للنظر في الاعتراض على تعديلات دستورية [٧٣] .

تقاعد الجنرال ميرزا اسلم بيغ في ١٦ آب ١٩٩١، من منصب القائد الأعلى للجيش الباكستاني، ورشح الرئيس الباكستاني غلام إسحاق خان اللواء آصف نواز جانيجوا ، بينما رشح رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف اللواء شميم علم خان [٧٤] ، لأنه كان يعتقد ان تعيين قائد الجيش هو من اختصاصه، بينما الرئيس غلام إسحاق خان أشار الى ان ذلك هومن ضمن صلاحيات الرئيس حصراً، فأراد غلام إسحاق خان تعيين شخص له مكانة غير سياسية كقائد قوي للجيش، فقرر منح اللواء اصف نواز جانيجو القائد الأعلى للجيش الباكستاني في ١٧ اب ١٩٩١[٧٥] .

اعطى اللواء آصف نواز جانيجو اشارة واضحة بأتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون السياسية للبلاد ومع ذلك كان يحضر للاجتماعات السياسية ومستمعاً للقضايا السياسية، وعلى الرغم من ان السياسيين في الحكومة و المقاومة كانوا يسمحون في الحصول على دعم قائد الجيش لأحداث تغيير محتمل في السياسة من خلال مساعداتهم على التخلص من نواز شريف وحكومته الا انه رفض ذلك رفضاً قاطعاً وسيتعين عليهم الانتظار لفترة اطول دون الحصول على اي اشارة من الجيش في هذا الصدد ، وشعر الجنرال آصف نواز جانيجو بالغضب من تصرفات رئيس الوزراء الباكستاني ميان نواز شريف التي كان هدفها احداث انقسامات داخل الجيش فضلا عن ما طرح من خلال اجتماع نواز شريف مع العميد امتياز أحمد المدير العام لمكتب المخابرات الباكستانية ، بأنه سوف يجعل الجنرال آصف نواز جانيجو تحت سيطرته ، فأساءت هذه المعلومات للجنرال آصف نواز جانيجو لدرجة انه شارك هذا التقرير في اجتماع قادة الجيش مما جعل الجنرال اصف نواز جانيجو في تنافس شخصي من ميان نواز شريف[٧٦] .

اثار هذا الاجتماع حفيظة نواز شريف فاستدعى المدير العام للمخابرات الباكستانية أسعد دوراني ليسأله عن ماذا ادار في الاجتماع لكن اسعد دوراني رفض ان يصرح بما تم مناقشته في هذا الاجتماع لعدم زيادة التوتر بين الجنرال آصف نواز جانيجو و ميان نواز شريف ، مما أدى الى اقالة اسعد دوراني من منصبه من قبل ميان نواز شريف واستبداله

بالجنرال جافيد ناصر مديراً عاماً لوكالة المخابرات الباكستانية في ١٤ آذار ١٩٩٢ الذي لم يخف ميوله الدينية المشددة التي اصبحت تشكل مصدر احراج لقيادة الشرطة العليا و التي فقدت السيطرة تماماً على وكالة المخابرات الباكستانية في البلاد(٧٧).

اصدرت الولايات المتحدة الاميركية في ٨ ايار ١٩٩٢ ، تحذيراً اشارت فيه الى انها ستعتبر باكستان دولة ارهابية والخوف من استمرارها في دعم الميليشيات الاسلامية في كشمير و الانفصاليين السيخ في مقاطعة بنجاب الهندية رغم تأكيدات اسلام آباد المتكررة بعدم تورط اي جهاز حكومي رسمي هناك (٧٨), وقدم مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية جون ولسي تقريراً أشـار فيه الى ان وكالة المخابرات الباكستانية تعمل على اثارة النزاع في المنطقة وفي رسالة الى رئيس الوزراء نواز شريف ١٠ ايار ١٩٩٢ ، حذر وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر من ان دعم وكالة المخابـرات الباكستانية للجماعات المتورطة في الارهاب ربما يقود الى فرض المزيد من العقوبات على باكستان(٧٩). وفي غضون ذلك ارسل ميان نواز شريف وزير خارجيته اكرم زكي ليؤكد لواشنطن انه لن يدعم الميليشيات المسلحة ، بينما اصرت الولايات المتحدة الامريكية على اتخاذ اجراءات اقوى للسيطرة على الجماعات المتورطة بالإرهاب ، وبناءا على ذلك توقفت المخابرات الباكستانية عن تقديم الدعم للميليشيات ، لكنها استمرت بدعم المتمردين في كشمير من خلال احزابا اسلامية مثل **(جماعة الاسلام)** ، كان نطاق العقوبات التي تواجهها باكستان في حال تم تصنيفها ضمن الدول الراعية للإرهاب اوسع بكثير من العقوبات التي قد فرضت عليها بسبب برنامجها النووي ، وتتضمن تلك العقوبات حظر أي مساعدة غير مباشرة للدول الارهابية ووقف التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية وحظر التجارة الثنائية وانهاء تمويل بنك التصدير والاستيراد للمشاريع في باكستان . (٨٠)

في نهاية عام ١٩٩٢ ، بدأ الرئيس غلام إسحاق خان يبحث عن بديل لرئيس الوزراء ميان نواز شريف وذلك بعد ان ساءت العلاقة بينهما كثيراً ، ولم يكن امامه سوى بناظير بوتو ، لكن بعد ان تمكن ميان نواز شريف من كشف خطة بناظير بوتو ، الرامية الى الوقوف مع غلام إسحاق خان لتنحية حكومة ميان نواز شريف المنتخبة ، فبدأت المصالحة مع نواز شريف ، وأبدت استعدادها لرئاسة لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية، لكنها سرعان ما غادرت الى لندن كما تم الافراج عن زوجها آصف علي زرداري بكفالة في ١٠ تشرين الاول ١٩٩٢ ، بعد ان مضى عامين في السجن (٨١) .

كان غلام اسحاق مترددا في تكرار خطوة غير ديمقراطية واكتساب سمعة سيئة من خلال إقالة حكومة نواز شريف, كما فعل في حل حكومة بناظير بوتو في عام ١٩٩٠ ،

فطلب من بناظير بوتو ان تدعمه في حجب الثقة عن حكومة نواز شريف ،اصدر غلام إسحاق خان بياناً صحفياً في ١٤ نيسان ١٩٩٣ يطلب من رئيس الوزراء نواز شريف اتخاذ خطوات جادة لحل القضايا الوطنية العالقة والدولية وتقديم تقرير عن الإجراءات المتخذة, قرر الرئيس غلام إسحاق خان اقالة حكومة نواز شريف وكان مستعداً حتى لإعادة حزب الشعب الباكستاني الى السلطة [٨٢] .

شن رئيس الوزراء ميان نواز شريف هجوما قويا من خلال خطابا القاه خطاباً في ١٧ نيسان ١٩٩٣ ضد الرئيس غلام اسحاق خان ، اذ زعم رئيس الوزراء ميان نواز شريف ، ان السياسيين الساخطين كانوا متورطين بنشاطات معارضة ضد حكومته المنتخبة ، وصاغوا مؤامرات لزعزعة استقرار حكومته وكانوا يحاولون التراجع عن كل عمل جيد يحاول القيام به خلال السنوات الثلاثة الماضية وزعم رئيس الوزراء ان كل هذا يجري تحت رعاية الرئيس غلام اسحاق ، كما تحدث نواز شريف عن كل الضغوطات والابتزاز والترهيب والمؤامرات من قبل غلام إسحاق خان لإجباره على تقديم استقالته من رئاسة الوزراء او انهى نواز شريف حديثه ببعض الكلمات الصعبة بأنه يتمسك بمبادئ الديموقراطية ولن يستقيل ، وابدى قائد الجيش الجنرال عبد الواحد كاكار عدم ارتياحه من الجيش الباكستاني من اعلان الحرب من قبل نواز شريف ضد الرئيس غلام إسحاق خان ، واعلن بأنه على استعداد تام لتقديم دعم الجيش فيما يتعلق بأي اجراء دستوري يتخذه غلام إسحاق خان ضد نواز شريف ، عقد غلام إسحاق خان في ١٨ نيسان ١٩٩٣ مؤتمراً صحفياً اعلن خلاله ان خطاب نواز شريف وأداء حكومته المنتخبة يدلان على ان هذه الحكومة لم تعد قادرة على الاستمرار ، لذلك أصدر غلام إسحاق خان أمراً بإقالة حكومة نواز شريف وحل مجلس الوزراء [٨٣] .

وجه الرئيس الباكستاني غلام اسحاق خان تهم الفساد وسوء الادارة الى الجنرال ميان نواز شريف ، كما فعل مع بناظير بوتو عام ١٩٩٠ ، وبموجب احكام التعديل الثامن للدستور أقال اسحاق خان رئيس الوزراء ميان نواز شريف من منصبه وحل الجمعية الوطنية وعين بلخ شير مزراي رئيسا للوزراء بالوكالة [٨٤] .

كان من أهم أسباب اقالة حكومة نواز شريف ومجلس الوزراء انتشار الفساد والمحسوبية ، وسوء الإدارة ، وانتهاك الدستور ، والفشل في العمل والتواصل مع حكومات المقاطعات والاقاليم ، واطلاق حملات لاعتقال ضد المعارضة ، وعدم اجراء التحقيق في وفاة قائد الجيش السابق الجنرال آصف نواز جانيجوا [٨٥] .

اعلن غلام إسحاق خان عن اجراء انتخابات جديدة في ١٨ تموز ١٩٩٣ ، تعيين بلخ شير مزاري رئيساً للوزراء بالوكالة ، ان كل هذا تم بدعم من قائد الجيش الجنرال عبد

الواحد كاكار وأحزاب المعارضة ، وخاصة حزب الشعب الباكستاني ، قدم رئيس الوزراء المقال ميان نواز شريف اعتراضاً الى المحكمة العليا في ٢٥ نيسان ١٩٩٣ للطعن في امر إقالة حكومته من قبل الرئيس غلام إسحاق خان ، فأصدرت المحكمة العليا برئاسة نسيم حسن شاه حكمها بإعادة مجلس الوزراء وإعادة تشكيل حكومة نواز شريف بل وأعاد ثقة الشعب في القضاء[٨٦].

قدم رئيس الوزراء ميان نواز شريف دعوى قضائية الى المحكمة العليا في ٢٥ نيسان ١٩٩٣ للطعن في امر اقالة حكومته من قبل الرئيس غلام اسحاق خان وفي حكم مؤلف من ٣٤٠ صفحة بأغلبية عشرة الى واحد ، وجدت المحكمة العليا ان الامر الرئاسي بالحل غير قانوني [٨٧]

الخـــاتمـــة

باكستان الدولة الحديثة التكوين رافقتها عدة مشاكل جيوسياسية وداخلية ابرزها المشاكل السياسية والمشاكل القومية والعرقية والاقليات ، وان ميان نواز شريف لم ينجح في ايجاد حل للمشاكل السياسية او العرقية ، اذ ان الاضطراب وحالة عدم التوافق وحالة عدم التوافق ما بين السلطة المركزية استمرت على الرغم من ان السلطات كانت تتبع سياسة مركزية في اتخاذ القرار السياسي مع وجود حكومات محلية اقليمية ، اذ لم تنجح الحكومات المتعاقبة في احتواء الازمات الداخلية مما كان لها اثر في ظهور ازمات خطيرة هددت الامن القومي والوحدة الوطنية في البلاد.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الهـوامـش

[١] غلام اسحاق خان (١٩١٥-٢٠٠٦): سياسي وخبير مالي مواليد مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، اكمل دراسته في جامعة بيشاور ، وتخرج من الكلية الاسلامية ، واكمل الخدمة المدنية الهندية ، وشغل العديد من المناصب اهمها رئيس باكستان في المدة (١٩٨٨-١٩٩٣) ، ووزير للدفاع في عهد ذوالفقار علي بوتو ، ووزير للمالية في عهد الجنرال محمد ضياء الحق ، ورئيس مجلس الشيوخ . للمزيد ينظر : سحر عبدالسلام مهدي ، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه باكستان ١٩٧٢-١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، ٢٠٢١ ، ص ٧٩ ؛

Shahid Javed Burki , Historical Dictionary of Pakistan , Third Edition , Tnescare Crow Press , Inc , Lahaur , Maryland , Toronto , Oxford , 2006 , P.210.

[٢] بناظير بوتو (١٩٥٣-٢٠٠٧): وهي الابنة الاكبر لذو الفقار علي بوتو ، اكملت دراستها الجامعية في جامعة اكسفورد في لندن ، وقادت حركة المعارضة بعد سقوط نظام ذوالفقار علي بوتو واعدامه في عام

١٩٧٩، وتزعمت حزب الشعب الباكستاني ، وتعرضت خلال نظام محمد ضياء الحق للاعتقال والنفي لعدة مرات ، وتولت رئاسة الوزراء في عام ١٩٨٨-١٩٩٠ ، وعادت الى الرئاسة في ١٩٩٣-١٩٩٦ ، واتهمت بقضايا فساد مع زوجها اصف علي زرداري وطلبت للمحاكمة ، وبسبب عدم حضورها منعت من دخول باكستان في عام ٢٠٠٢ ، وعادت الى باكستان في عام ٢٠٠٧ وتم قتلها في هجوم انتحاري استهدف موكبها . للمزيد ينظر: نهى فاضل عبد الحسن الساعدي ، التطورات الداخلية في باكستان ١٩٧٧-١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ميسان ، كلية الآداب ، ٢٠١٩ ، ص ٤٥ ؛ مجدي كامل ، وقائع موت معلن ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، ٢٠٠٨ .

(٣) نصرت بوتو (١٩٢٩-٢٠١١): ولدت في ٢٣ اذار بمدينة اصفهان الايرانية وهي كردية الاصل من ام عراقية واب ايراني ، وكان والدها قد استهوته تجارة الهند ، واخذ يتاجر بالصابون فأنتقل الى الهند قبل الاستقلال واستقر فيها ، واطلق لقب الصابونجي على تلك الاسرة ، تزوجت ذوالفقار علي بوتو وكانت الزوجة الثانية انجبت له اربعة ابناء وهم : بناظير وسنام وشاه نواز ومرتضى ، تزعمت حزب الشعب الباكستاني بعد اعدام زوجها ، انتخبت نائبة في البرلمان الباكستاني لدورتين ، توفيت في ٢٣ تشرين الأول في دبي . للمزيد ينظر: كريستوفر بيل وارد ، (اغتيال بوتو من المسؤول) قصة الاغتيال الحقيقية ، ابداع للنشر والتوزيع ، د . م ، ٢٠٠٨ ، ٢ ص ص ٢٤-٢٨ .

(٤) محمد أبو الفضل احمد، باكستان وحكومة شريف ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٤، نيسان ، ١٩٩٠، ص١٩٨.

(٥) مصطفى غلام جاتوي (١٩٣١-٢٠٠٩) : سياسي باكستاني ، ورئيس وزراء باكستان مدة ثلاثة أشهر ، بدءاً من ٦ آب ١٩٩٠ حتى ٦ تشرين الثاني ١٩٩٠ ، ولد غلام مصطفى جاتوي في نيو جاتوي – منطقة نوشهرو فيروز – السند ، كان الأكبر بين أربعة أشقاء ، وكان جده خان بهادور إمام بوك خان ، عضواً في الجمعية التشريعية لبومباي خلال الأعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٧ و ١٩٣١ ، وكان والده غلام رسول جاتوي عضواً في مجلس السند التشريعي مرتين في عام ١٩٤٦ و ١٩٥٢ ، تلقى جاتوي تعليمه في مدرسة كراتشي ، ثم اكمل دراسته في كامبريدج التي تخرج منها عام ١٩٥٢ ، ثم دخل معترك الحياة السياسية ، وقد شغل منصب رئيس مجلس إدارة مقاطعة نواب شاه عام ١٩٥٢ ، وبذلك يكون أصغر رئيس مجلس مقاطعة في جنوب آسيا ، كما كان أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الشعب الباكستاني مع ذو الفقار علي بوتو ، ومن المقربين له حتى إعدامه في عام ١٩٧٩ ، وظل على ارتباط بحزب الشعب الباكستاني حتى عام ١٩٨٦ عندما شكل حزب الشعب الوطني ، ليصبح أحد القادة السياسيين في باكستان مع حزبه السياسي ، وقد انتخب لعضوية الجمعية الوطنية في باكستان في الأعوام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ ، كما تم انتخابه لعضوية مجلس مقاطعة السند في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، وفي المجال التنفيذي شغل حقائب وزارية عدة منها: الشؤون السياسية ، والموانئ ، والشحن البحري ، والاتصالات ، والبترول والموارد الطبيعية ، وتكنولوجيا المعلومات والسكك الحديدية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية في الحكومة الفيدرالية برئاسة رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو ، في عام ١٩٧٣ تم انتخابه رئيسًا لوزراء السند، وشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٧٧، وقد تميز بكونه رئيس وزراء السند الأطول خدمة منذ ولادة باكستان، دخل بحزبه انتخابات عام ١٩٨٨ضمن تحالف الاتحاد الجمهوري الاسلامي . للمزيد ينظر :

Lawrence Ziring , Pakistan at the Crosscurrent of History , Oxford , 2003.

(6) Ashfaq Ur Rehman, Civil- Military Relations in Pakistan and The Role of Judiciary(1977-1999) Thesis Submitted Doctor of Philosophy, Department of Political Science , University of Peshawar , 2016 ,P.178.

(7)Kimie Sekine , Benazir Bhutto : hir Political Struggle in Pakistan , Masters Thesis University of Massachusetts Amherst , U.S.A , 2014 , P.P.111.

(٨) ذوالفقار علي بوتو (١٩٢٨-١٩٧٩): ولد في اقليم السند لأسرة اقطاعية، درس في المدارس العليا الكاتدرائية في بومباي، ارسله والده للدراسة في الولايات المتحدة الامريكية واكمل دراسته العليا في مجال العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا الجنوبية عام ١٩٧٩ وبركلي عام ١٩٤٩ ثم جامعة اكسفورد في بريطانيا التي نال منها شهادة الحقوق، له اربعة ابناء من زوجته الثانية (الايرانية الاصل واكبر ابنائها) هي بناظير بوتو، كان ذوالفقار اشتراكي العقيدة، استطاع ان يتدرج بالمناصب الحكومية من عام ١٩٥٨ بمنصب وزير التجارة، ثم وزير الخارجية بين عامي (١٩٦٣-١٩٦٦)، بعد خسارة باكستان وانفصال باكستان الشرقية تنازل له يحيى خان بالرئاسة ليصبح رئيس الجمهورية (١٩٧١-١٩٧٣) ومن ثم رئيس للوزراء (١٩٧٣_١٩٧٧)، وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال محمد ضياء الحق، تم القبض عليه بتهمة قتل احد المعارضين له وحكم عليه بالإعدام رغم الوساطات الدولية والاسلامية الا انها لم تشفع له ونفذ به حكم الاعدام عام ١٩٧٩ عن عمر يناهز ٥١ عاما. للمزيد ينظر: رحيم جودي غياض العميري ، ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١١.

(٩) محمد ضياء الحق (١٩٢٤-١٩٨٨): ولد في جالندهار في البنجاب ، كان والده يعمل موظفا في الجهاز الاداري المعروف بـ (الخدمة المدنية الهندية) سكن محمد ضياء الحق مع اسرته دلهي اكمل تعليمه الاولى فيها ، ثم انهى البكالوريوس في كلية سانت ستيفن البريطانية ، تخرج منها بامتياز ، خدم في الجيش الهندي البريطاني في فوج الفرسان عام ١٩٤٣ ، وخلال الحرب العالمية الثانية شارك في الحرب الى جانب الجيش البريطاني في مناطق جنوب شرقي اسيا (بورما ، وماليزيا ، اندونيسيا) حصل على ربة ضابط في الجيش الملكي في عام ١٩٤٥ انظم الى الجيش الباكستاني بعد الاستقلال عام ١٩٤٧ ، قام ذوالفقار علي بوتو بتعيينه رئيسا لإركان الجيش في ١ نيسان ١٩٧٦ ، تمكن من الوصول الى السلطة بعد الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومة ذوالفقار على بوتو في ٥ تموز ١٩٧٧ واعلن الاحكام العرفية تسنم منصب الحاكم العسكري لباكستان حتى وفاته اثر تحطم طائرة في اقليم البنجاب بعد وقت قصير من اقلاعها . للمزيد ينظر : نهى فاضل عبد الحسن الساعدي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ؛ هاني الياس خضر الحديثي ، النظام السياسي في باكستان ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦ ؛ بنازير بوتو ، ابنة القدر ، ترجمة: غسان علم الدين وسعيد حسنية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ، ٢٠١١ ص ص ١٢٦-١٢٧.

(١٠) غلام مصطفى كهر: ولد عام ١٩٣٤ وهو سياسي من البنجاب، واحد معارضي الجنرال محمد ضياء الحق واحد اعضاء حزب الشعب الباكستاني، واحد المقربين من ذو الفقار علي بوتو الذي شغل منصب حاكم ولاية البنجاب خلال مدة حكم ذو الفقار علي بوتو، وانشق عن الحزب عندما تولت بناظير بوتو رئاسة الحزب

وعاد هو ومصطفى غلام جاتوي الى حزب الشعب الباكستاني في عام ١٩٨٩ وفصل عنه في اب ١٩٩٠. للمزيد ينظر :

Shahid Javed Burki , Op.Cit , PP.301-302.

(١١) حزب الشعب الباكستاني: تأسس في ٢٦ ايلول ١٩٦٧ بمدينة حيدر اباد وعقد مؤتمره الاول في لاهور في ٣٠-٣١ كانون الاول من العام نفسه وانتخب ذوالفقار علي بوتو امينا عاما للحزب واختير علم خاص بالحزب وكانت الوانه مؤلفة من الاخضر الذي يرمز للسلام، والابيض للديانات غير المسلمة، والهلال والنجمة يرمزان للإسلام، ويقع مقر الحزب في العاصمة الباكستانية اسلام اباد. للمزيد ينظر: فاطمة عبد شرقي حميد السراي، حزب الشعب الباكستاني ودوره السياسي ١٩٦٧-١٩٩٧، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٨؛ هاني الياس خضر الحديثي، المصدر السابق، ص ١٦-٢٣.

(12) Kimie Sekine, Op.Cit, P.111

13) The New York Times "Newspapers" , Sep 15 , 1990.

14) Kimie Sekine , OP.Cit ,PP. 111-112.

15) The New York Times , " Newspapers " , Sep 10 , 1990.

16) Kimie Sekine , OP.Cit , P.113.

(١٧) الشرق الأوسط، "جريدة "، لندن ، العدد ٤٣٤٥، ٢١ تشرين الاول ١٩٩٠.

(18) Kimie Sekine, Op.cit, P.112

(١٩) الثورة، "جريدة"، بغداد ، العدد ٧٤٣٨، ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٠.

(٢٠) محمد أبو الفضل احمد، المصدر السابق ، ص ص١٩٨-١٩٩ .

(٢١) الجزيرة، "جريدة"، الرياض ، العدد ٦٥٩٩ ،٢٣ تشرين الاول ١٩٩٠.

(٢٢) الجزيرة ، " جريدة " ، العدد ٦٦٠١ ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٠ .

(٢٣) نادية فاضل عباس الفضلي، نواز شريف. شخصيات سياسية، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١.

(٢٤) الجزيرة ، "جريدة " ، العدد ٦٦٠٠ ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٠.

(٢٥) الجزيرة، "جريدة"، العدد٦٦٠١، ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٠؛ محمد ابو الفضل أحمد، المصدر السابق، ص١٩٩.

(٢٦) الجزيرة، " جريدة " ، العدد ٦٦٠١، ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٠.

(٢٧) ميان نواز شريف: ولد عام ١٩٤٩ ، سياسي ورجل اعمال باكستاني ، من لاهور ، حصل على القانون من جامعة البنجاب ، وعين عضوا في مجلس اقليم البنجاب ، ووزيرا للمالية عام ١٩٨١ ، ثم كبير وزراء البنجاب عام ١٩٨٥ ، وترأس حزب الرابطة الاسلامية ، شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات في المدة ١٩٩٠-١٩٩٣ وللمدة ١٩٩٧-١٩٩٩ ، ثم ٢٠١٣-٢٠١٧ . للمزيد ينظر: سحر عبدالسلام مهدي ، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه باكستان ١٩٧٢-١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢١ ، ص ٢٥١ ؛ نادية عباس الفضلي ، نواز شريف شخصيات سياسية ، مجلة مركز الدراسات الدولية ، العدد ٣٤ ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١-٣ .

(٢٨) الجزيرة ، "جريدة "، العدد ٦٦٠٢ ، ٢٦ شرين الاول ١٩٩٠.

(29) Ian Talbot, Pakistan A Modern History, Oxford University Press, 1985, P.314.

(٣٠) فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق ، ص٢٢٧-٢٢٨ .

(٣١) فاطمة عبد شرقي، المصدر نفسه ، ص٢٢٧ .

(٣٢) زاهد حسين ، جبهة باكستان : الصراع مع الاسلام المسلح ، ترجمة مروان سعد الدين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص٤٥ .

(٣٣) محمد ابو الفضل أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٩٨-١٩٩ .

34) Kimie Sekine ,OP.Cit, P.106.

(٣٥) الجزيرة ، "جريدة" ، العدد ٦٦٠٣ ، ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٠ .

(٣٦) مقتبس عن : الجزيرة ، "جريدة "، العدد ٦٦٠٤ ، ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٠.

(٣٧) الجزيرة ، "جريدة" ، العدد ٦٦٠٤ ، ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٠ .

(٣٨) محمد خان جونيجو(١٩٣٢_١٩٩٣): ولد في قرية قرية السندري في قرية سانغار في السند ، حصل على شهادة العلوم الزراعية من المعهد الزراعي في هاستينغز في بريطانيا ، وانظم للعمل السياسي في وقت مبكر من حياته ، وكانت له شعبية في الاوساط العامة في السند ، بعد الانتخابات التي اجريت في عام ١٩٥٨ ، والتي فازت بها عصبة المسلمين ، شغل جونيجو بصفته احد اعضاءها منصب رئيس وزراء باكستان للمدة ١٩٨٥_١٩٨٨ ، اثر اقالة الجنرال محمد ضياء الحق لحكومته في ٢٩ ايار ١٩٨٨ وحل الجمعية الوطنية ، توفي في واشنطن عندما ذهب للعلاج . للمزيد ينظر:

Shahid Javed Burki , Op.Cit , P.P 283_284.

(٣٩) حزب الرابطة الاسلامية : وهي تنظيم سياسي اسسه المسلمون في ٣٠ كانون الأول ١٩٠٦ وشكل بموافقة السلطات البريطانية في الهند بهدف احداث حالة من التوازن مع حزب المؤتمر الهندي وكان من اهدافه حماية حقوق المسلمين وتقريب وجهات النظر بينهم وبين البريطانيين . للمزيد ينظر: وداد سالم محمد شلش النعيم ، العصبة الاسلامية ودورها في نشأة باكستان ١٩٠٦-١٩٤٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ .

40) Kimie Sekine , OP.Cit , P. 106.

(٤١) الشرق الاوسط ، "جريدة" ، العدد ٤٣٥٧ ، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٠ .

(42) Veena Kukreja , Contemporary Pakistan Political Processes , Conflicts and Crises, sage Publications, New Delihi thousand Oaks , London, p. 236 .

(43) Ian Talbot, op.cit. P. 313 .

(٤٤) صاحب زادة يعقوب (١٩٢٠-٢٠١٦): ولد في ولاية انتر براديش الهندية، اكمل دراسته في الكلية العسكرية في الهند، انتقل الى باكستان بعد الاستقلال، وكان رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الباكستاني الشرقي، ثم استقال من منصبه لمحافظ باكستان الشرقية، ثم عين في الخدمة الخارجية سفيرا في الولايات المتحدة، ثم شغل منصب وزير الخارجية في عهد الجنرال محمد ضياء الحق، وكذلك شغل منصب مسؤول في الامم المتحدة حتى عام ١٩٩٠، ثم اعيد في عهد بناظير بوتو ليكون وزيرا للخارجية، تقاعد عن الخدمة

الخارجية في عام ١٩٩٧. للمزيد ينظر: نهى فاضل عبد الحسن الساعدي، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣٠ ؛

Shahid Javed Burki , Op.Cit , P.52.

(٤٥) محمد ابو الفضل احمد، المصدر السابق ، ص١٩٩ .

46)Kimie Sekin, Op.Cit , P.671.

(٤٧) فاطمة عبد شرقي السراي، المصدر السابق، ص٢٢٧ .

(48) Lawrence Ziring, Pakistan at the crosscurrent of History,Oxford,2003, P.221 ; Yasmeen Niza Mohiuddin , Pakistan A Global Studies Handbook , P.205 .

49) Lawarance Ziring , Op. Cit, P.221 .

(٥٠) ابها دكيست ، المصدر السابق ، ص٧٧.

(٥١) ابها دكسيت ، المصدر نفسه ، ص٧٧.

(52) Lawrance Ziring, Op.cit,P.221

53) The News ," Newspapers" , Nov 29,1992.

(54) Yasmeen Niaz, Op.cit, p.206

(٥٥) ابها دكسيت ، المصدر السابق ، ص ٧٩.

(٥٦) ابها دكسيت ، المصدر نفسه ، ص ٨٠ .

(٥٧) محمد أبو الفضل أحمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢.

(٥٨) بدر محمد العاطي ، ايران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٠٤ ، السنة ٢٧ ، نيسان ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٢ ؛ خالد ديوران ، باكستان بعد سقوط بي نظير بوتو ، مجلة السياسة الدولية ن القاهرة ، العدد ١٠٣ ، حزيران ١٩٩١ ، ص ٢٢٦ .

(٥٩) فاطمة عبد شرقي السراي ، المصدر السابق، ص ٢٢٩ .

(60) Lawrance ziring , op. cit . p. 180 .

(٦١) هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق، ص ٢٠٣ .

(٦٢) هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق، ص ٢٠٤ .

(63) Daily News ," Newspaper" ,Jan 31, 1991 .

(٦٤) ميرزا اسلم بيغ : ولد عام ١٩٣١ في مدينة ازامجرا ، حصل على تعليمه المبكر في مسقط رأسه فيها ، والتحق بالجيش الباكستاني عام ١٩٥٢ ، خدم في فوج مشاة البلوش ثم انظم الى مجموعة الخدمات الخاصة ، شارك في حربي ١٩٦٥ و ١٩٧١ ، تعين في كلية الدفاع الوطني ، تمت ترقيته الى رتبة لواء في عام ١٩٧٨ ، كانت له مكانة كبيرة في عهد الجنرال محمد ضياء الحق ، اذ تم تعيينه رئيسا للأركان العامة من ١٩٨٠-١٩٨٥ ، لعب دورا مهما في الانتقال الى الحكم الديمقراطي في عام ١٩٨٨ كقائد اعلى للقوات المسلحة ، وهو المنصب الذي شغله حتى تقاعده في ١٥ اب ١٩٩١ . للمزيد ينظر :

Tahir Kamran , Democracy and Governance in Pakistan , Printer : Sheikh Ghulam Ali & Sons , Lahore , Pakistan , 2008.

(٦٥) هاني الياس الحديثي، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٦٦) اصف نواز جانيجوا (١٩٣٧-١٩٩٣): ولد في منطقة جيلوم، ينتمي الى عائلة عسكرية من عشيرة جانيجوا راجبوت، درس في مدرسة سانت ماري في روالبندي، التحق ببرنامج تدريب الجيش الباكستاني للضباط، تولى مهامه العسكرية عام ١٩٥٧، تمت ترقيته الى رتبة لواء فتولى قيادة فرقة المشاة في بيشاور عام ١٩٨٢، ثو تولى منصب وكيل الاكاديمية العسكرية الباكستانية في كاجول عام ١٩٨٥، رقي الى رتبة ملازم اول ١٩٨٨، ثم رئيس الأركان العامة ١٩٩١، ثم رئيس لاركان الجيش حتى عام ١٩٩٣ حيث توفي بعد ذلك في روالبندي اثر نوبة قلبية . للمزيد ينظر:

Shahid Javed Barki, Op.cit

(٦٧) هاني الياس الحديثي، المصدر نفسه، ص ٢٠٦ .

(٦٨) الدستور ، "جريدة "، العدد ٨٦١٤، ١٤ آب ١٩٩١ .

(٦٩) البيان ، "الجريدة "، العدد ٤٠٧٦، ١٦ آب ١٩٩١ .

(٧٠) الدستور ، "جريدة" ، العدد ٨٦١٤ ، ١٤ اب ١٩٩١ .

(71) Ashfaq Ur Rehman , Op.Cit, p. 180 .

(٧٢) عبدالرزاق مطلك الفهد، قادة سياسيون من اسيا ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٠٢-٢٠٣ .

(٧٣) الجمهورية ، "جريدة" ، بغداد ، العدد ٥٠٧٩ ، ١٦ اب ١٩٩١ .

(٧٤) شميم علم خان(١٩٣٧-٢٠٢١): ولد في شيلوج، ميغالايا في الهند، لعائلة ناطقة باللغة الاوردية، والده محبوب علم خان كان ضابطاً في الخدمة المدنية الهندية، بعد تقسيم الهند ١٩٤٧، انتقل شميم هو وعائلته الى روالبندي، بعد حصوله على شهادة الثانوية العامة ذهب الى كلية لورانس حيث حصل على الدبلوم، ثم التحق بجامعة الكلية الحكومية بلاهور، ترك دراسته بعد ذلك وانظم للجيش الباكستاني عام ١٩٥٤، حصل على رتبة ملازم في عام ١٩٥٨، تم اختياره ليتم تدريبه مع القوات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة عند عودته شارك في حرب ١٩٦٥ وحرب ١٩٧١ بعد ذلك درس في جامعة الدفاع الوطني وحصل على درجة الماجستير في دراسات الحرب، توفي عن عمر يناهز ٨٤ عاماً. للمزيد ينظر: https://en.m.wikipedia.org/wiki/Shamim_Alam_Khan ٩ / ٦/ ٢٠٢٣.

(75) Ashfaq Ur Rehman, Op.cit, P.180-181.

(76) I bid, OP. cit, P. 181.

(٧٧) فاطمة عبد شرقي السراي، المصدر السابق ، ص ٢٨٨؛ زاهد حسين ، المصدر السابق ، ص ٤٥؛ Veena Kukreja , OP.Cit , P.236.

(٧٨) زاهد حسين، المصدر السابق ، ص٤٦ .

(٧٩) فاطمة عبد شرقي السراي ، المصدر السابق ، ص٢٢٨-٢٢٩ .

80) Hussain Haqqani , Pakistan Between Mosque and Military , Lahore , Vanguard Book , P.185-186.

81) Ashfaq ur Rahman , OP .Cit , P.184.

82) Ibid , P.186

(83)Ashfaq – ur – Rehman , op . cit , P.186-187 .

84) Yasmeen Niaz , Op.cit, P.206.

(85)Ashfaq– ur – Rehman, OP.Cit , P.187 .

86) Ibid , P.187.

87)Ashfaq ur Rehman , OP.Cit , P. 88.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies